أثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية دراسة تحليلية لإراء عينة من محللي الإئتمان في مجموعة من المصارف العاملة في محافظة اربيل

ID No.2537

(PP 53 - 71)

https://doi.org/10.21271/zjhs.23.3.4

زيتو عولا ابوبكر

جامعة نولج - جامعة صلاح الدين-اربيل

Zaito1972@yahoo.com

الاستلام :2018/11/25

القــبول : 2019/03/07

النشـــر: 2019/06/20

ملخص

يقصد بالإفصاح توضيح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة. أي بمعنى يهدف الإفصاح إلى عرض القوائم المالية إلى الاطراف المستفيدة بصورة خالية من التضليل، ومن هذا المنطلق يستوجب الافصاح عن كل الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي تكون مادية كونها قد تعطي المستفيد من الكشوفات المالية صورة اكثر وضوح يستطيع ان يبني عليها قراراته الرشيدة. وعليه يهدف البحث الى تسليط الضوء على دراسة وإختبار أثر الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية في المصارف، ولتحقيق هدف البحث تم توزيع استبانه على عينة بلغ عددها (46) فرداً من محللي الائتمان في مجموعة من المصارف العاملة في محافظة اربيل وتم تحليل نتائجها بواسطة برنامج الاحصائي (SPSS). توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها:- وجود تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية. وفي النهاية قدم البحث بعض التوصيات أهمها: ضرورة إهتمام المصارف بالمعلومات المتعلقة بالإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية للشركات طالبة الإئتمان عند منح ومتابعة الأئتمانات المصرفية وذلك لمنع مخاطر الإئتمان التي قد تتعرض لها المصارف.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، الإحتمالات الطارئة، الأحداث اللاحقة، القوائم المالية المرحلية، القرارات الإئتمانية.

المقدمة:

تعد الإحتمالات الطارئة والإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية من المعلومات المهمة التي يتم الافصاح عنها في القوائم المالية، واستجابةً لأهمية هذه المعلومات أقر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق القاعدة المحاسبية رقم 9 "الإحتمالات الطارئة والإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية" بهدف تحديد الإجراءات والمعالجات المحاسبية الخاصة بها ومتطلبات الإفصاح عنها في القوائم المالية. ويعد توفير المعلومات عن الإحتمالات الطارئة والإحداث اللاحقة ذا أهمية كبرى لمستخدمي المعلومات المحاسبية لاسيما إذا تم اعدادها وتجهيزها مرحلياً من خلال القوائم المالية المرحلية لتوفيرها خاصية مهمة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهي خاصية التوقيت المناسب. إذ يمكن لتلك المعلومات أن تساعد المصارف في ترشيد قراراتهم المتعلقة بمنح ومتابعة الإئتمانات المصرفية للشركات طالبة الإئتمان فهناك معلومات عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة قد تؤثر بشكل جوهري على الأداء المالي للشركات. حيث ان مجموعة من هذه الاحداث تؤثر على قرار المحلل المالي في المصارف, الامر الذي قد يؤدي الى ان يتخذ إجراءات كفيلة وآنية بشأن القرار الإئتماني وعدم التركيز فقط على القوائم والتقارير السنوية التي قد تكون غير نافعة في بعض الأحيان بسبب تقادمها. ونظراً لأهمية المعلومات التي تقدمها القوائم المالية المرحلية منها الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والإحداث اللاحقة خلال المدة المرحلية لتحديد سياسة ائتمانية محكمة و مستندة الى اساليب و طرق علمية في المصارف يركز هذا البحث على دراسة واختبار أثر الأفصاح عن هذه المعلومات في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الأئتمانية في المصارف.

مشكلة البحث:

ان منح ومتابعة الإئتمانات التي تقدمها المصارف الى الشركات (طالبة الإئتمان) من خلال الاعتماد على المعلومات التي توفرها القوائم المالية السنوية قد تكون غير كافية في بعض الاحيان لاسيما إذا تمت خلال السنة المالية نظراً لتقادم هذه المعلومات من جهة، وعدم الاعتماد على احدث احتمالات طارئة واحداث لاحقة التي تحدث بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ اصدارها من جهة اخرى. وعليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال سؤال اساسي مفاده:

هل يؤثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية؟ ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الاول: هل يؤثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية ؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يؤثر الإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في :

1- تحديد أهمية المعلومات التي تقدمها الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية خلال المدة المرحلية التي تغطيها هذه المعلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الإقتصادية المختلفة لتحقيق خاصية مهمة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهي خاصية التوقيت المناسب.

2- تحديد الدور الذي يقدمه الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية لتحليل الوضع المالي للشركات طالبة الإئتمان قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الإئتمانات المصرفية من جهة، ومتابعة هذه الإئتمانات من جهة اخرى.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى :

1- التعرف على المعلومات المحاسبية المتعلقة بالإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية المرحلية.

2- بيان أهمية الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية في توفير المعلومات المفيدة و جعلها محل اهتمام المصارف التجارية في ترشيد القرارات المتعلقة بمنح الأئتمان المصرفي و متابعتها.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية رئيسة مفادها:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية. وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية.

مجتمع و عينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من محللي الأئتمان في عدد من المصارف العاملة في محافظة اربيل بغض النظر عن جنسية المصرف و المتمثلة بـ (23) مصرف، أما عينة البحث فإنها تتكون من (46) فرداً من محللي الائتمان في المصارف المذكورة .

مصادر البيانات والمعلومات:

تم الاعتماد على جمع البيانات والمعلومات لإنجاز البحث على جانبين:

- الجانب النظري: متمثلة بالأبحاث و المقالات و الدراسات و الرسائل العلمية و الكتب التي تناولت الموضوع في ادبيات المحاسبية و المؤشرات على الأنترنت.
- الجانب العملي: يعتمد البحث في اختبار الفرضيات على توزيع استمارة الاستبانة على عينة مختارة من محللي الأئتمان في المصارف باعتبارها احدى المصادر الرئيسية للحصول على البيانات و المعلومات ذات الصلة بموضوع البحث.

أنموذج البحث:

يوضح شكل رقم (1) أنموذج البحث الذي يتكون من متغيرين كالآتي:

المتغير المستقل. الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية: هو الافصاح عن الاحداث المهمة التي تقع بين تاريخ القوائم المالية المرحلية وتاريخ الانتهاء من إعدادها، التي تتطلب تعديلاً في هذه القوائم أو لا تتطلب التعديل، مع بيان أثرها القيمي على نتائج المدة المرحلية الحالية والمدد اللاحقة.

المتغير التابع. ترشيد القرارات الإئتمانية: وهي القرارات التي تتم بناءًا على معلومات مالية مستخرجة من قوائم مالية موثوقة ، ومعلومات خارجية جيدة في ظل ظروف اقتصادية مستقرة ، وغياب مخاطر الائتمان.

شكل رقم (1)

أنموذج متغيرات البحث

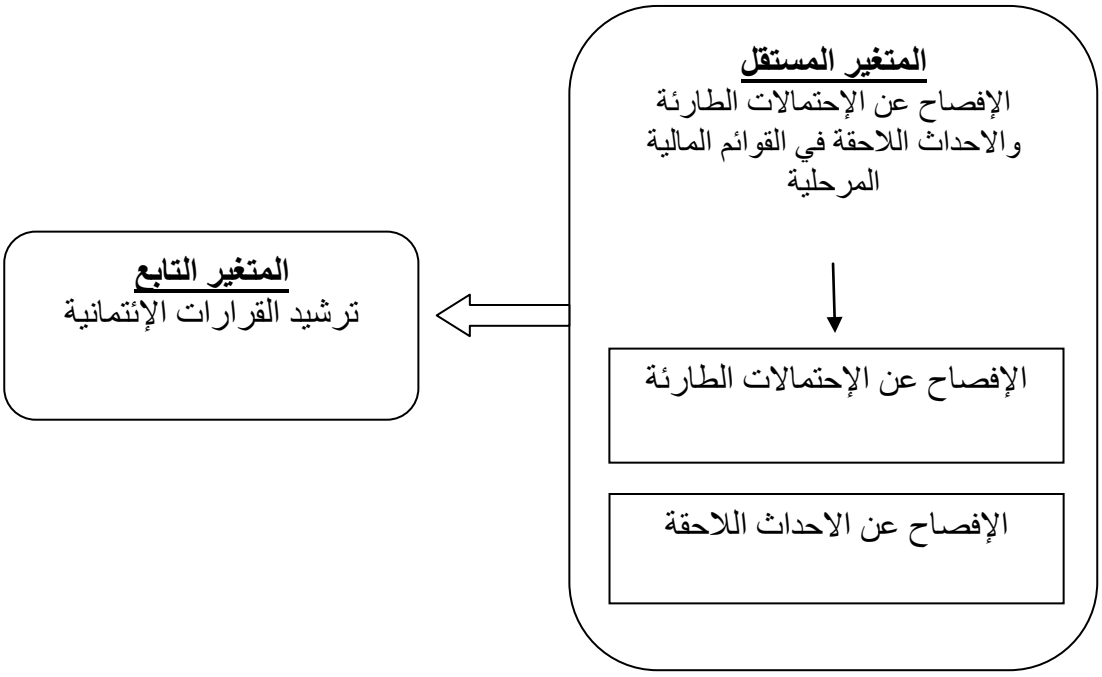

المصدر: من اعداد الباحث.

خطة البحث: تم تقسيم البحث في ضوء أهدافه الى:

1- الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية.
2- أثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الائتمانية.
3- تحليل وتفسير نتائج الاستبانة.
4- الاستنتاجات والتوصيات:

1- الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية:

1- 1 مفهوم وأهداف الإفصاح في القوائم المالية المرحلية:

1-1-1 مفهوم الإفصاح في القوائم المالية المرحلية:

ان انتشار الشركات بسبب النمو الاجتماعي والاقتصادي وبشكل واسع وبمختلف الأنشطة أدى إلى أن تكون هناك حاجة مستمرة للمعلومات الملائمة لرقابة نشاط الشركات وتقويم أدائها سواء من قبل المستثمر أو المقرض أو جهة خارجية أخرى مستفيدة، وبما إن القوائم والتقارير المالية السنوية لا توفر دائماً بيانات ومعلومات ملائمة لهؤلاء المستفيدين وذلك لان هذه البيانات والمعلومات التاريخية تعبر عن أحداث انتهت فضلاً عن أنها لا تأتي متزامنة مع عملية اتخاذ قرارات هذه العملية التي تتطلب أن

تكون المعلومات المالية متوفرة قبل صناعة القرار لذلك فإن حاجة مستخدمي البيانات والمعلومات المالية تدفع معدي القوائم المالية باتجاه إعداد القوائم المرحلية بما توفره تلك القوائم من المعلومات الملائمة ومتزامنة مع عملية اتخاذ القرارات من خلال تعبيرها عن الأحداث والعمليات الجارية. (ميرودلي، 2007: 57)

وتعرف القوائم المالية المرحلية على أنها مجموعة من القوائم أو التقارير المالية التي يتم إعدادها عن مدد زمنية تقل عن السنة المالية وقد تكون تلك المدة ثلاثة أشهر (تقارير مالية ربع سنوية) أو ستة أشهر (تقارير مالية نصف سنوية). (علي وشحاتة , 2003 : 270)

وقدمت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) تعريفاً للقوائم المالية المرحلية في نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 على أنها: قوائم مالية تغطي مدد أقل من سنة مالية كاملة والأغلب الشائع أن تكون عن مدة ثلاثة أشهر بغرض توفير معلومات ملائمة من ناحية التوقيت لإتخاذ القرارات الخاصة بالإستثمارات والإئتمان لمستخدمي القوائم المالية. (IASC , IAS NO.34 , 2006 : 4).

وعرف أحد الباحثين القوائم المالية المرحلية من جانب الإفصاح المحاسبي بأنها قوائم يتم أعدادها عن فترات تقل عن السنة المالية – ربع سنوية – نصف سنوية- وتشتمل هذه القوائم على قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية. وعادة يرفق بهذه القوائم شرح تفصيلي للبيانات غير المالية والمعايير والسياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها حتى يسهل فهمها. (مصطفى، 1997: 56).

وفي نفس الإتجاه حدد معيار المحاسبي الدولي رقم (34) الخاص بالقوائم المالية المرحلية شكل ومحتوى القوائم المالية المرحلية بما ينسجم مع متطلبات عرض القوائم المالية السنوية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) مع مراعاة حالة عدم تكرار المعلومات التي ترد في القوائم المالية السنوية لتفادي الإزدواجية، وعليه تركز القوائم المالية المرحلية على الأحداث والأنشطة الجديدة التي تحدث بعد نشر أخر قوائم مالية سنوية.وبموجب المعيار الدولي المذكور تتألف محتوى القوائم المالية المرحلية من: قائمة الدخل المختصرة، الميزانية العمومية المختصرة، قائمة التدفقات النقدية المختصرة، قائمة التغيرات في حقوق الملكية والايضاحات وتتألف من ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. (خوشناو، 2014: 251)

ويتم إعداد القوائم المالية المرحلية كوسيلة للإفصاح عن المعلومات المرحلية بصورة مناظرة للتقارير المالية السنوية وفقا للمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد ونشر تلك التقارير نفسها وذلك لغرض تحقيق الاتساق بين التقارير المالية المرحلية والتقارير المالية السنوية . (العبيدي، 2009: 27)

ويرى بعض الباحثين إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية المرحلية يمكّن مستخدمي تلك القوائم ولاسيما المستثمرين والمقرضين من اتخاذ القرارات الصائبة شرط أن يتم مراجعة تلك القوائم بواسطة مراقب حسابات مؤهل ومستقل بهدف زيادة درجة الثقة فيها وبالتالي تعزيز إمكانية الاعتماد عليها من قبل مستخدمي التقارير المالية . (محمد وآخرون , 2006 : 110)

مما تقدم يستخلص الباحث أن الإفصاح في القوائم المالية المرحلية يدور حول النقاط التالية:

أ- يهدف الإفصاح المرحلي الى بيان الموقف المالي ونتيجة أعمال الشركة والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية وغيرها وهي نفس الأهداف التي يرمي الى تحقيقها الإفصاح السنوي. لكن بالرغم من الاتفاق في الهدف هناك اختلافاً بينهما تكمن في الفترة الزمنية المغطاة. فالإفصاح المرحلي يغطي فترة زمنية أقل من سنة سواء أكانت ثلاثة شهور أم ستة شهور بينما الإفصاح السنوي يغطي سنة مالية، وهذا يعني أن السنة المالية يجب أن تتضمن أكثر من إفصاح مرحلي.

ب- إن الإفصاح المرحلي لا يقتصر على البيانات المالية المتضمنة في صلب القوائم المالية بل يمتد الى شرح تفصيلي للبيانات غير المالية والمعايير المحاسبية المستخدمة وكذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى التي استخدمت في إعداد القوائم المالية المرحلية.

ج- حتى تكون الإفصاح في القوائم المالية المرحلية ذات معنى يمكن الإعتماد عليها من المستثمرين والمقرضين وغيرهم في ترشيد القرارات الإستثمارية والإئتمانية وغيرها يجب مراجعة تلك القوائم بواسطة جهة مهنية مستقلة متمثلة بمراقب حسابات مؤهل ومستقل وذلك بهدف زيادة درجة الثقة في هذه المعلومات.

1- 1- 2 أهداف الإفصاح في القوائم المالية المرحلية:

تتجسد أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المرحلية خلال تحقيقها لأهداف متعددة ترتبط بإستخدام هذه المعلومات من قبل مستخدميها، إذ من خلالها يتم توصيل معلومات عن الأداء الحالي للشركة على أسس دقيقية ومفهومة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم لترشيد القرارات المتعلقة بالإستثمارات والإئتمان وغيرها. وعلى ضوء هذه الاستخدامات يمكن تحديد أهداف الإفصاح في القوائم المالية المرحلية كالآتي: (السيد، 1998: 65)

أ- التوصيل وبطريقة قابلة للفهم لمعلومات ملائمة وموثوق فيها ووقتية حول أنشطة الشركة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية لمستخدمي هذه المعلومات سواء منهم من يعتمد عليها كمصدر أساسي، أو من يمتلك الموارد والسلطة المحددة في الحصول عليها.

ب- توفير أساس لاتخاذ قرارات اقتصادية من خلال توفير معلومات عن الشركة تساعد مستخدميها في التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرة الكسبية والتدفقات النقدية المحتملة وذلك من زاوية التوقيت والكمية وعدم التأكد المصاحبة لها.

ج- التقرير عن وظيفة الوكالة للإدارة من خلال عرض معلومات ملائمة لتقييم قدرة الإدارة على استخدام الموارد المتاحة بكفاءة في إنجاز أهداف الشركة الأساسية وتحقيق أداء اقتصادي مرضي.

د- مقابلة المتطلبات القانونية أو التنظيمية الخاصة بالإفصاح المحاسبي خلال المدة المرحلية.

يرى الباحث أن الهدف الرئيس والأساس للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المرحلية يرجع الى توصيل وتفسير المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوق فيها عن أنشطة الشركة لمستخدمي تلك المعلومات وذلك بهدف ترشيد قراراتهم الإقتصادية المختلفة في التوقيت الملائم.

1- 2 الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية:

1- 2- 1 مفهوم الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة:

ان الإهتمام بالمعلومات عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة تتم لعدم ظهور آثار اقتصادية قد تحدث بالشركة، إذ قد تؤدي عدم الإهتمام بهذه المعلومات الى آثار إقتصادية مهمة قد تكون من الاهمية بحيث انها قد تسبب في اتخاذ قرارات خاطئة وغير سليمة بسبب حدوث خسائر مادية كبيرة وجسيمة قد تؤثر على الوضع المالي للشركة وبالتالي عدم بقائها على الإستمرار في السوق. وفي هذا الإتجاه ونظراً لأهمية الموضوع أقر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق قاعدة محاسبية رقم (9) الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة (Contingencies and Events Occurring After the Balance Sheet Date)، التي تهدف الى تحديد واضح للإجراءات والمعالجات المحاسبية اللازمة التي تساعد الشركات لمواجهة ومعالجة الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة. وعرف هذا المجلس وفق المعيار المذكور الإحتمالات الطارئة بأنها تلك الأحداث التي تتوقف نتيجتها النهائية (مكسب كانت أم خسارة) على حصول أو عدم حصول امر او عدة امور في المستقبل لها أثر على القوائم المالية. (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق-القاعدة المحاسبية رقم (9)، 1997: 73)

ويرى البعض بأن الإحتمالات الطارئة هي تلك الإحتمالات أو الأحداث التي يحيط بها الكثير من عدم التأكد في حدوثها وفي مبالغها. وتحدث هذه الحالة نتيجة القضايا المرفوعة ضد الشركة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلاً. (عبد اللطيف، 2014: 17-18)

وهناك من يصنفها بأنها ديون محتملة على الشركة قابلة للسداد كلياً أو جزئياً أو الإلغاء اعتماداً على الأحداث المستقبلية، إذ تعتمد تلك الإحتمالية على احداث المستقبلية المرتبطة بتلك الديون واحتمال وقوعها وتحمل الشركة للنتائج المترتبة لذلك الإلتزام أو عدم وقوعها وانتفاء الحاجة للإلتزام المحتمل. كضمان المبيعات الذي تمنحه الشركة على المنتجات المصنعة كجزء من عملية الترويج وزيادة المبيعات، وبالنتيجة يجب على الشركة اظهار ذلك الإلتزام وتصنيفه على وفق الفترة المرتبطة به سواء أكانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل. (الجرادي والجبوري، 2017: 48)

وبموجب الفقرة 7 من القاعدة المحاسبية العراقية رقم 9 لابد من قيام الإدارة بتقدير نتائج الاحتمالات الطارئة والآثار المترتبة عليها في ضوء المعلومات المتوفرة لغاية التاريخ المعتمد للمصادقة وإصدار البيانات المالية ، بالإضافة لمراجعة الإحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية مع الأخذ بنظر الخبرة الخاصة بمثل هذه العمليات. (جاسم ومحمد،2011: 465)

أما فيما يخص مفهوم الأحداث اللاحقة فهناك اهتمام خاص بهذا الموضوع من قبل اللجان والمجالس المهنية المحاسبية، إذ عرف المعهد ألأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وفقاً لقائمة المعايير التدقيقية رقم (1) (SAS1) هذه الاحداث بأنها "تلك ألأحداث و العمليات التي تحصل لاحقا لتاريخ الميزانية العمومية وتكون ذات تأثير مادي على القوائم المالية و لكن قبل إصدار القوائم المالية ومصادقة تقرير مراقب الحسابات. (Konrath, 2002: 600)

كما عرفها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية بالعراق بموجب القاعدة المحاسبية رقم (9) الصادر في عام 1997 بأنها " تلك الأحداث الإيجابية والسلبية التي تحصل في الفترة بين تاريخ الميزانية العامة وقبل التاريخ المعتمد لاصدارها. (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق- القاعدة رقم 9، 1997: 73).

أما لجنة معايير المحاسبة الدوليه (IASC) من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) عرفت الأحداث اللاحقة بأنها "تلك ألأحداث المرغوبة و غير المرغوبة و التي تقع بين تاريخ الميزانية العمومية و تاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية ". (IASC. IAS NO.10, 2001: 179).

من خلال التعاريف السابقة يرى الباحث مايلي:

أ-

ن الاحداث اللاحقة احداث مهمة قد تؤثر بشكل سلبي أو ايجابي على الحالة المالية للشركات بحيث تؤثر على قرارات المستخدمين.

ب-

ن الاحداث اللاحقة تعمل على اساس التقديرات فهناك أحداث مرغوب بها، وهي تلك ألأحداث التي تعمل على تعزيز التقديرات التي تم على أساسها تحديد مبالغ بعض حسابات القوائم المالية وتوفر إثباتات حول أمور كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية. أما ألأحداث غير المرغوبة فهي تلك ألأحداث التي تؤكد ان التقديرات التي تم على أساسها تحديد مبالغ بعض الحسابات في القوائم المالية كانت غير صحيحة.

ج-

كن تعريف الأحداث اللاحقة بأنها "تلك الأحداث الهامة التي تقع بين تاريخ اصدار القوائم المالية والمصادقة عليها والتي تؤثر على نتيجة النشاط والمركز المالي للشركات ويتطلب الإفصاح عنها في القوائم المالية سواء تم تعديلها في صلب القوائم المالية أم لم يتم التوصل الى التعديل.

1- 2- 2 الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية:

حتى يتم توصيل المعلومات الضرورية الخاصة بالإحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة يجب أن يتم الإفصاح عنها بصورة صحيحة وواضحة حتى يتسنى للقارئ أو المستفيدين منها أن يفهمها بكل سهولة. ولكي يتمكن المستخدمون من الإستفادة منها في الوقت المناسب يجب أن تفصح الشركات عن هذه المعلومات في القوائم المالية المرحلية في نهاية المدة المرحلية، ودعماً لذلك ألزمت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 الخاص بإعداد التقارير المالية المرحلية جميع الشركات بالإفصاح عن الأحداث الجوهرية اللاحقة لنهاية المدة المرحلية في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات التفسيرية المرفقة بالقوائم المالية المرحلية. (عزت، 2017: 125)

ويرى بعض الباحثين انه ينبغي تحسين الافصاح واساليب عرض المعلومات بشكل يسهل فهمها وايصالها بالوقت المناسب، ولغرض الارتقاء بنظام المعلومات المحاسبي الى المستوى الملائم من الموثوقية والشفافية يجب تضمينه الافصاح المناسب عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية مع بيان أثرها على نتائج الاعمال والمركز المالي للشركة، فقد تكون هذه الاحداث من الأهمية والتأثير على قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها في الوقت المحدد أو قدرتها على الاستمرار بأداء نشاطها، وعليه يمكن القول ان القوائم المالية المحدثة بأثر الاحداث اللاحقة توفر معلومات تتميز بدرجة عالية من الموثوقية والملائمة ولها القدرة على احداث تغيير بشكل كبير على نتائج المركز المالي للشركة مما لو كانت عليه في ضوء المعلومات المتاحة بتاريخ الميزانية. (الصفاوي، 2006: 57)

وتؤكد القاعدة المحاسبية رقم (6) في الفقرة 16 على ضرورة الافصاح عن الاحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ الانتهاء من إعداد القوائم المالية، التي تتطلب تعديلاً في هذه القوائم أو لا تتطلب بصورة مفصلة، مع بيان أثرها القيمي على نتائج السنة الحالية والفترة (أو الفترات) اللاحقة. (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق-القاعدة المحاسبية رقم (6)، 1997: 31)

وتأكيداً على أهمية الاحداث اللاحقة فقد اوجبت بعض المعايير المحاسبية الافصاح عن نوعين من الاحداث هما الاحداث التي تمت تعديلها والاحداث التي لم تتم تعديلها وبشكل مفصل، كما اوجبت هذه المعايير الافصاح عن الاحداث اللاحقة المادية ذات التأثير الجوهري على مصداقية القوائم المالية، وفي نفس المنظور ألزمت أدلة التدقيق الادارات بالافصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وذلك لعدم تظليل التقارير المالية والمحافظة على سلامتها. (حميدي، 2009: 6)

ويمكن للباحث تعريف الافصاح عن الاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية بأنه "الافصاح عن الاحداث المهمة التي تقع بين تاريخ القوائم المالية المرحلية وتاريخ الانتهاء من إعدادها، التي تتطلب تعديلاً في هذه القوائم أو لا تتطلب التعديل، مع بيان أثرها القيمي على نتائج المدة المرحلية الحالية والمدد اللاحقة".

ونظراً لاهمية الاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة والافصاح عنها في القوائم المالية المرحلية يرى الباحث مايلي:

- من ضروري استخدام اسلوب عرض ملائم ينسجم مع اهمية ومادية الاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة لتحقيق الهدف الاساس من الافصاح بازالة الشك وتحويل المجهول الى معلوم
- يجب ايصال معلومات سليمة ومحدثة وواضحة عن الاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة خلال مدد قصيرة الى مستخدمي المعلومات المحاسبية لقياس كفاءة اداء الشركات في تحقيق اهدافها وخططها الاستثمارية وتوزيع ارباحها بشكل سليم، ويفضل ان يتم الإفصاح عن هذه الاحداث وفقاً لقطاعات الاعمال أو المناطق الجغرافية التي تكون الشركة بموجب متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (8).

2- أثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الائتمانية:

2- 1 مفهوم وأنواع الائتمان المصرفي:

2- 1- 1 مفهوم الائتمان المصرفي:

يعد الائتمان المصرفي مرحلة مهمة من مراحل تطور الخدمات المصرفية و يعد من اهم ايرادات المصارف التي تستند الى دراسة اوضاع المقترض و التأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل، اذ تعتبر عملية ائتمان عن ثقة التي تنشأ بين المقرض (المصرف) و المقترض من المصرف (الزبون) التي تدل على توافق الرغبة و الحاجات بين من تتوافر لديه الاموال و من يحتاج اليها (الجزراوي و النعيمي،2010: 4). واصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، و اصطلاحا: هو التزام جهة لجهة اخرى بالاقتراض أو المجاينة، و يراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها (الدغيم و اخرون،2006: 3).

ويعرف الائتمان المصرفي بانه "مقدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد والشركات لتمويل عمليات رأس المال لفترة زمنية معينة مقابل تكلفة بسبب ذلك الاستخدام". (موسى، 2010: 57)

كما يعرف بأنه "تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر" (عبدالحميد، 2002: 103).

ويمكن تعريف الإئتمان المصرفي من قبل الباحث بأنه "تلك الأموال التي تقدمها المصارف لزبائنها بعد دراسة الحالة المالية الحالية والتوقعات المستقبلية التي قد تحدث في اعمالهم المستقبلية لتفادي المخاطر المالية التي قد تتعرض لها هذه الاموال لاسترجاعها مع العوائد المترتبة عليها على شكل أقساط أو دفعة واحدة في مواعيد محددة".

2- 1- 2 أنواع الإئتمانات المصرفية:

تتكون الإئتمانات الائتمانية من نوعين رئيسن هما:-

2- 1- 2- 1 الائتمانات المصرفية المباشرة: يعتبر الائتمان النقدي المباشر التوظيف الاكثر اهمية من قبل ادارة الائتمان في المصارف والاكثر ربحية، وهو يعني قيام ادارة الائتمان في المصرف بمنح مبالغ نقدية لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل

عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان ونوع الضمان المطلوب. (الجويفل، 2014: 81)، وأكثر انواع الائتمان النقدي المباشر هي:

- القروض : يعرف القرض بأنه عقد يقوم المصرف بموجبه بتمويل زبائنه من افراد أو شركات يالاموال وبالمقابل يتعهد بموجبه المستفيد بتسديد قيمة القروض والفوائد في تواريخ محددة. وتعتبر القروض أكثر الائتمان المصرفي استخداماً، وذلك لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة، في تمويل احتياجات راس المال العامل أو تمويل مشاريع استثمارية طويلة الاجل. (الخالدي، 2009 :8)
- الكمبيالات المخصومة: تعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الاوراق التجارية من قبل المصارف التجارية نوع من انواع الائتمان المصرفي قصيرة الاجل، فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين الى تاجر آخر في تاريخ محدد، وعليه يقوم المصرف بخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها، مقابل عمولة متفق عليها تمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول اجل استحقاقها بمطالبة المدين بقيمتها.
- حساب الجاري المدين: في هذا النوع من الإئتمانات يضع المصرف تحت تصرف صاحب الحساب الجاري مبلغ معين يستطيع سحبه متى يشاء دون اشتراط توفر رصيد ويطلق عليه مصرفياً (السحب على المكشوف). (الغبان والغبان، 2002: 38) ولم يعد هذا الحساب النوع الاساسي في الائتمان المصرفي، بل تقلص استعماله في الكثير من البلدان المتقدمة، واستبدل بحساب القرض المحددة الغرض والمدة. (الزبيدي، 2002: 104)

2- 1- 2- 2 الائتمانات المصرفية غير المباشرة: يقدم هذا النوع من الائتمانات من خلال ضمان المصرف للمتعامل لتنفيذ الالتزامات المالية عليه، بمعنى آخر أن هذا النوع من الإئتمان يتمثل في عدم تقديم مبلغ مالي مباشر للمتعامل، وانما التيسيرله في تنفيذ اعماله، وتنقسم هذه الإئتمانات الى الانواع التالية:

- الاعتمادات المستندية: يقوم المصرف هنا بكفالة المتعامل معه بدفع قيمة الاعتماد وفقاً للشروط الواردة في الاعتماد، وتعتبر هذه العملية وسيلة دفع مضمونة تحفظ حقوق كل من المستورد والمصدر، حيث يقوم المصرف فاتح الاعتماد بناءً على طلب وتعليمات العميل بدفع قيمة الاعتماد للمستفيد مقابل تقديم المستندات المنصوص عليها والمطابقة للشروط (شروط الاعتماد)، وسميت الاعتمادات المستندية بهذا الاسم لأن تنفيذها مباشرة بتقديم مستندات معينة. (الجويفل، 2014: 82)
- خطابات الضمان: تمثل خطابات الضمان نشاطاً مصرفياً غاية في الاهمية لانجاز نشاط اقتصادي محدد اذ تعتبر هذه الكفالات ضماناً مصرفياً لدين أو التزام معين أساسه تعهد بالقيام بعمل معين. ويعتبر التزام البنك في الكفالة المصرفية أو خطابات الضمان التزاماً أصيلاً وليس تابعاً لالتزام أصلي. (زايدة، 2006: 134)
- الكفالات الصادرة: وهنا يكفل البنك المتعامل بتنفيذ الالتزامات المادية، أو التزام بشروط معينة تجاه الجهة التي تصدر الكفالة لصاحبها، وتضم الكفالات انواع عديدة اهمها: كفالة الدخول في العطاءات أو الكفالة الابتدائية، كفالة حسن التنفيذ، كفالة الدفعة الاولى، أو السلفة في حالة عدم وفاء المتعامل واخيراً كفالة الصيانة. (الزرقان، 2010: 74)

2- 2 أثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الائتمانية:

مما تقدم من البحث تم التطرق الى الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية والائتمان المصرفي كمتغيري البحث وفي هذه الفقرة يحاول الباحث التركيز على أثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الائتمانية وقبل التطرق الى هذا الموضوع يمكن تعريف القرار الائتماني بأنه " النتيجة التي يتوصل إليها متخذي القرار الائتماني ، وصناعه فيما يتعلق بالموافقة على منح الائتمان أو عدم الموافقة" ، ويعرف القرار الائتماني الرشيد بأنه ذلك القرار الائتماني المتخذ بناءًا على معلومات مالية مستخرجة من قوائم مالية موثوقة ، ومعلومات خارجية جيدة في ظل ظروف اقتصادية مستقرة ، وغياب مخاطر الائتمان" (محمد وآخرون، 2005: 78)

ومن المتعارف عليها إن دوائر الائتمان تهتم بتحليل القوائم المالية للزبون للوصول إلى نتائج مهمة عند تقييم الوضع المالي، حيث أن هذه النتائج تعتبر من الجوانب التي تعتمد عليها دوائر الائتمان عند اتخاذ قرار ائتماني يمكن وصفه بالقرار الرشيد. وهناك من يرى ان المحلل الائتماني يجب أن يركز في تحليله على:- (الزبيدي، 2002: 258)

- قدرة الزبون على سداد التزاماته المستحقة من الائتمان الممنوح والفوائد المترتبة عليها وذلك بالتركيز على تحليل سيولة الزبون وما يمكن أن يمتلكه من موجودات قابلة للتسييل لدعم السيولة عند الحاجة.
- قدرة الزبون على توليد الارباح وتحديد فيما إذا كانت الارباح المحققة هي انعكاس لعمليات تشغيلية تتسم بالتكرار والديمومة، أم هي ارباح ناتجة عن عمليات غير متكررة .

ويرى الباحث انه و نظراً للمخاطر المالية التي قد تتعرض لها اموال المصرف في الإئتمانات المصرفية فإن استمرارية وديمومة عمل المصارف تكمن في مدى الاحتفاظ بهذه الاموال والعمل على زيادتها والحفاظ على سلامتها وعليه من واجب المصرف ان يقوم بجميع الوسائل اللازمة لترشيد القرار الائتماني الجيد للعمل على ضمان الاموال المستثمرة ومن بين هذه الوسائل الإعتماد على المعلومات التي تظهرها القوائم المالية المرحلية لاسيما تلك المتعلقة بالإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في ترشيد القرارات الإئتمانية، إذ قد تقدم المصارف في بعض الاحيان ائتمانات مصرفية الى زبائنها من الشركات أو المؤسسات خلال السنة المالية، فيحصل اثناء الربع الثاني او الثالث او الرابع حدوث احداث تؤثر على قدرة الجهة طالبة في السداد مما يتطلب اعادة النظر في قرار الائتمان وفي حالة اهمال تلك المعلومات فانها تؤدي الى صنع قرارات ائتمان غير رشيدة بإعتبارها ارقام ومعلومات تاريخية قد حدثت قبل ثلاثة أشهر اونصف سنة أو أكثر. وعليه يرى الباحث يسهم الإفصاح في القوائم المالية المرحلية المحدثة بأثر الاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة في مساعدة ادارة المصارف بإتخاذ القرارات الرشيدة لاسيما تلك المتعلقة بإتخاذ القرارات الإئتمانية ومتابعتها لإنها تقدم معلومات مفيدة الى محللي الإئتمان تؤثر على ترشيد هذه القرارات كالآتي:

2- 2- 1 أثر الافصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية:

من احدى المعلومات التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لإتخاذ القرارات الإئتمانية هي المعلومات المتعلقة بالاحتمالات الطارئة لتاريخ الميزانية في القوائم المالية المرحلية نظراً لتمتعها بخاصية التوقيت المناسب، ويرى الباحث يمكن أن يؤثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية في المصارف إذا أمكن الافصاح عن: قيمة الخسارة الطارئة في قائمة الدخل اذا تم تحديد المبالغ الخاصة بها، طبيعة الأحتمالات الطارئة، العوامل الغامضة التي قد تؤثر على النتائج المستقبلية، تقدير الأثر المالي على القوائم المالية أو الأشارة بعدم التوصل لذلك التقدير، قيمة الضمانات والألتزامات القائمة عن خصم الأوراق التجارية، أي التزامات حتى لوكانت إمكانية حدوث خسارة فيها بعيدة، طبيعة وقيمة الربح الطارئ.

2- 2- 2 أثر الافصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية:

هناك العديد من الإفصاحات المحاسبية المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية المرحلية التي يمكن أن تفيد محللي الإئتمان في المصارف لترشيد قراراتهم المتعلقة بمنح ومتابعة الإئتمانات المصرفية ويحدد الباحث هذه الإفصاحات بالنقاط التالية: قيمة الخسارة اللاحقة في قائمة الدخل اذا تم تحديد المبالغ الخاصة بها كافلاس احد المدينين بعد تاريخ الميزانية، طبيعة الحدث كأحداث لاحقة، تقدير الأثر المالي للحدث على القوائم المالية، عدم التوصل الى تقدير الأثر المالي على القوائم المالية، إحتمال توقف جزء من نشاط الشركة خلال المدة المرحلية، إحتمال توقف كامل نشاط الشركة خلال المدة المرحلية.

بعد عرض الجانب النظري من البحث الذي تضمن الافصاح عن الاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية وأثرها على ترشيد القرارات الإئتمانية في المصارف لما له من أثر على مصداقية القوائم والتقارير المالية، سيتم في الجانب العملي من البحث بيان أثر الافصاح عن هذه المعلومات في ترشيد القرارات الإئتمانية وذلك بعد تحليل آراء المختصين في المصارف.

3- تحليل وتفسير نتائج الاستبانة:

لغرض تحقيق اهداف الدرسة فقد تم تصميم استمارة استبانة متكونة من جزئين كما في الملحق (1)، الجزء الاول يتضمن المعلومات العامة عن السادة المبحوثين، والجزء الثاني من الاستمارة فقد كانت تحتوي على محاور الاستبيان التي تتضمن متغيرات البحث، ولتحقيق أهداف وفرضيات البحث تم اختيار عينة عشوائية من محللي الإئتمان في (23) مصرفاً في محافظة اربيل كما في الملحق (2)، إذ تم توزيع (59) إستمارة على السادة المحللين بعد تحكيمها من قبل مجموعة من السادة المحكمين

كما مبين في الملحق (3) وقد بلغت المستعادة والصالحة منها (46) إستمارة. وبعد معالجة البيانات من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS) يتم هنا عرض النتائج التي تم التوصل اليها:

3- 1 الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية للمبحوثين:

يتناول هذا الجزء وصفاً لخصائص عينة البحث من خلال تحديد عدد ونسب لكل الخصائص الشخصية للمبحوثين والتي شملت, المؤهل العلمي, التخصص العلمي, وعدد سنوات الخبرة في المهنة وهي كما يلي:-

1. المؤهل العلمي: تناولت العينة المبحوثة مختلف فئات المؤهل العلمي لخصت في جدول التوزيع التكراري الآتي:-

جدول رقم (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الفئات	التكرار	النسبة	النسبة التراكمية
دبلوم	4	7.8	8.7
بكالوريوس	29	40.36	71.74
دبلوم عالي	3	52.6	78.26
ماجستير	6	04.13	91.3
دكتوراه	4	7.8	100
المجموع	46	%100	

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2018م.

يظهر من خلال الجدول (1) أن عينة البحث توزعت من حيث المؤهل العلمي على خمس فئات إذ أحتل حملة شهادة (بكالوريوس) المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (29) مفردة إحصائية أي بنسبة (63.04%)، وأحتل حملة شهادة (ماجستير) المرتبة الثانية حيث بلغ عددهم (6) مفردة إحصائية أي بنسبة(13.04%)، وأحتل حملة شهادة (الدبلوم) وشهادة (دكتوراه) المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم (4) مفردة إحصائية أي بنسبة (8.7%) لكل منهما، ، وأخيراً جاء حملة شهادة (دبلوم عالي) بالمرتبة الرابعة إذ بلغ عددهم (3) وبنسبة(6.52%)، ويتضح من هذه النتائج أن (91.3%) من إجمالي العينة من حملة شهادات بكالوريوس ودبلوم عالي و ماجستيرو دكتوراه وهذا يدل على إن عينة البحث لديهم التأهيل العلمي المناسب وهذا بدوره يعطي مصداقية أكبر للفهم والإجابة عن عبارات الإستبانة بصدق.

2. التخصص العلمي: تناولت العينة المبحوثة محللي الإئتمان في المصارف ذوي تخصصات علمية مختلفة لخصت من خلال خمس فئات في جدول التوزيع التكراري الآتي:-

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

الفئات	التكرار	النسبة	النسبة التراكمية
محاسبة	62	52.65	52.65
مالية ومصرفية	8	9.371	73.91
إدارة أعمال	7	22.51	89.13
إقتصاد	2	354.	93.48
أخرى	3	52.6	100
المجموع	46	100	

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2018م.

يظهر من خلال الجدول (2) أن عينة البحث توزعت من حيث التخصص العلمي على خمس فئات إذ احتل تخصص (المحاسبة) المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (26) مفردة إحصائية أي بنسبة (56.52%)، ثم جاء تخصص (مالية ومصرفية) بالمرتبة الثانية إذ بلغ عددهم (8) مفردة إحصائية أي بنسبة (17.39%). و(إدارة أعمال) في المرتبة الثالثة إذ بلغ عددهم (7) مفردة إحصائية أي بنسبة (15.22%)لكل تخصص، في حين توزعت بقية العينة على الفئات الأخرى بشكل ضئيل جداً ، ويتضح من هذه النتائج أن (89.13%) من إجمالي عينة البحث من حملة تخصصات المحاسبة ومالية ومصرفية وإدارة الأعمال وهذا يمنحهم القدرة على إجابة عن الاستبانة لما لهم من اطلاع ودراية بموضوع البحث.

3.عدد سنوات الخبرة: تناولت العينة المبحوثة محللين لديهم عدد سنوات خبرة مختلفة لخصت من خلال خمس فئات في جدول التوزيع التكراري الآتي:-

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

الفئات	التكرار	النسبة	النسبة التراكمية
اقل من سنة	2	354.	354.
5 - 1	8	9.371	21.74
10 – 6	10	74.12	43.48
15 – 11	51	6132.	76.09
16 سنة فأكثر	11	9123.	100
المجموع	46	100	

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2018م.

يظهر من خلال الجدول (3) إن عينة البحث توزعت من حيث سنوات الخبرة على خمس فئات، إذ احتلت فئة الذين تتراوح خبراتهم من (11-15) سنوات المرتبة الأولى إذ بلغ عدد أفرادها (15) وبنسبة قدرها(32.61%)، واحتلت الفئة الذين تزيد سنوات خبراتهم عن (16 فأكثر) في المرتبة الثانية إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (11) وبنسبة قدرها(23.91%)، واحتلت الفئة الذين تتراوح خبراتهم من (6-10) سنوات في المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (10) وبنسبة قدرها (21.74%)، واحتلت الفئة التي تتراوح خبراتهم من (1-5) سنوات في المرتبة الرابعة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (8) وبنسبة قدرها (17.39%)، وأخيراً جاءت فئة الذين تقل خبراتهم عن سنة واحدة في المرتبة الخامسة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (2) وبنسبة (4.35%)، وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية عينة أفراد البحث (78.26%) تزيد خبراتهم على (6) سنوات وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة تمتلك خبرات جيدة في مجال عملهم، وبالتالي قدرة العينة على الإجابة بموضوعية في موضوع البحث، بما يعكس خبراتهم وممارساتهم العملية والعلمية.

3- 2 وصف متغيرات البحث وتشخيصها:

سيتم في هذا التحليل حساب عدد التكرارات ,النسب ,المتوسطات ,الإنحراف المعياري لكل عبارة من عبارات محاور وأبعاد البحث وكمايلي:-

المحور الأول- الإحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة: تضمن هذا المحور (13) عبارة موزعة على بعدين كمايلي:-

البعد الأول- الإحتمالات الطارئة: تضمن هذا البعد (7) عبارة ولخصت نتائجها من خلال الجدول الآتي:-

جدول رقم (4) التكرارات و الاوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات الإحتمالات الطارئة

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X1	19	41.3	22	47.8	4	8.7	1	2.2	0	0.0	4.28	.720
X2	17	37.0	25	54.3	2	4.3	1	2.2	1	2.2	4.22	.814
X3	18	39.1	22	47.8	5	10.9	1	2.2	0	0.0	4.24	.736
X4	14	30.4	25	54.3	6	13.0	1	2.2	0	0.0	4.13	.718
X5	15	32.6	24	52.2	6	13.0	1	2.2	0	0.0	4.13	.806
X6	13	28.3	26	56.5	5	10.9	2	4.3	0	0.0	4.09	.755
X7	20	43.5	21	45.7	4	8.7	1	2.2	0	0.0	4.30	.726
المعدل	%87.2				%9.9			%2.9			4.198	.753

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2018م.

من خلال الجدول (4) نلاحظ مايلي :-

1. تتبين من العبارة (X1) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح قيمة الخسارة الطارئة في قائمة الدخل المرحلية يساعد على ترشيد القرارات الإئتمانية. وذلك بدرجة اتفاق مقدارها (89.1%) وبوسط حسابي (4.28) و انحراف معياري (0.720).

2. تتبين من العبارة (X2) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن طبيعة الأحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية يساعد على ترشيد القرارات الإئتمانية. وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (91.3%) وبوسط حسابي (4.22) و انحراف معياري (.814)

3. تتبين من العبارة (X3) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن العوامل الغامضة التي قد تؤثر على النتائج المستقبلية للشركة في القوائم المالية المرحلية يؤثر على ترشيد القرارات الإئتمانية. وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (86.9%) وبوسط حسابي (4.24) و انحراف معياري (.736)

4. تتبين من العبارة (X4) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن تقدير الأثر المالي على القوائم المالية أو الأشارة بعدم التوصل لذلك التقدير للشركة (طالبة الإئتمان) في القوائم المالية المرحلية يساعد في ترشيد القرارات الإئتمانية وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (84.7%) وبوسط حسابي (4.13) و انحراف معياري (0.718).

5. تتبين من العبارة (X5) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن قيمة الضمانات والألتزامات القائمة عن خصم الأوراق التجارية في القوائم المالية المرحلية يساعد على ترشيد القرارات الإئتمانية. وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (84.8%) وبوسط حسابي (4.13) و انحراف معياري (0.806).

6. تتبين من العبارة (X6) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح أي التزامات حتى لوكانت إمكانية حدوث خسارة فيها بعيدة في القوائم المالية المرحلية يساعد في ترشيد القرارات الإئتمانية. وذلك بدرجة إتفاق (84.8%) وبوسط حسابي (4.09) و انحراف معياري (0.755).

7. تتبين من العبارة (X7) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن طبيعة وقيمة الربح الطارئ في القوائم المالية المرحلية يساعد في ترشيد القرارات الإئتمانية. وذلك بدرجة إتفاق (89.2%) وبوسط حسابي (4.30) و انحراف معياري (0.726).

إن المعدل العام للوسط الحسابي لبعد الإحتمالات الطارئة بلغ (4.198) وأكبر متوسط كان من حصة العبارة (X7) لبعد الإحتمالات الطارئة ومقداره (4.30) وتليها العبارة (X1) بمتوسط بلغ (4.28)، في حين كانت العبارة (X6) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (4.09) حسب آراء العينة المبحوثة.

البعد الثاني- الأحداث اللاحقة: تضمن هذا البعد (6) عبارة ولخصت نتائجها من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم (5) التكرارات و الاوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات الأحداث اللاحقة

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X8	27	58.7	16	34.8	3	6.5	0	0.0	0	0.0	4.52	.623
X9	19	41.3	21	45.7	6	13.0	0	0.0	0	0.0	4.28	.688
X10	16	34.8	26	56.5	3	6.5	1	2.2	0	0.0	4.24	.673
X11	15	32.6	21	45.7	6	13.0	3	6.5	1	2.2	4.00	.966
X12	20	43.5	21	45.7	4	8.7	1	2.2	0	0.0	4.30	.726
X13	19	41.3	19	41.3	7	15.2	0	0.0	1	2.2	4.20	.859
المعدل	%87				%10.5			%2.5			4.256	.755

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2018م.

من خلال الجدول (5) نلاحظ مايلي :-

1-تتبين من العبارة (X8) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن قيمة الخسارة اللاحقة في قائمة الدخل المرحلية يساعد على ترشيد القرارات الائتمانية. وذلك بدرجة اتفاق مقدارها (93.5%) وبوسط حسابي (4.52) و انحراف معياري (0.623).

2-تتبين من العبارة (X9) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن طبيعة الحدث كأحداث لاحقة في القوائم المالية المرحلية يساعد على ترشيد القرارات الائتمانية.. وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (87%) وبوسط حسابي (4.28) و انحراف معياري (0.688).

3-تتبين من العبارة (X10) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن تقدير الأثر المالي للحدث على القوائم المالية المرحلية يساعد على ترشيد القرارات الائتمانية. وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (91.3%) وبوسط حسابي (4.24) و انحراف معياري (0.673).

4-تتبين من العبارة (X11) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن عدم التوصل الى تقدير الأثر المالي على القوائم المالية المرحلية يساعد على ترشيد القرارات الائتمانية وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (78.3%) وبوسط حسابي (4.00) و انحراف معياري (0.966).

5-تتبين من العبارة (X12) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن إحتمال توقف جزء من نشاط الشركة خلال المدة المرحلية يساعد على ترشيد القرارات الإئتمانية وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (89.2%) وبوسط حسابي (4.30) و انحراف معياري (0.726).

6-تتبين من العبارة (X13) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن إحتمال توقف كامل نشاط الشركة خلال المدة المرحلية يساعد على ترشيد القرارات الإئتمانية. وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (82.6%) وبوسط حسابي (4.20) و انحراف معياري (0.859).

إن المعدل العام لبعد الأحداث اللاحقة بلغ (4.256)، وأكبر متوسط كان من حصة العبارة (X8) لبعد الأحداث اللاحقة ومقداره (4.52)، تليها العبارة (X12) بمتوسط بلغ (4.30)، في حين كانت العبارة (X11) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (4.00) حسب آراء العينة المبحوثة.

المحور الثاني- القرارات الإئتمانية: تضمن هذا المحور (6) عبارة ولخصت نتائجها من خلال الجدول الآتي:-

جدول رقم (6) التكرارات و الاوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات القرارات الإئتمانية

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
Y1	21	45.7	19	41.3	6	13.0	0	0.0	0	0.0	4.33	.701
Y2	23	50.0	21	45.7	2	4.3	0	0.0	0	0.0	4.46	.585
Y3	21	45.7	22	47.8	3	6.5	0	0.0	0	0.0	4.39	.614
Y4	18	39.1	24	52.2	2	4.3	2	4.3	0	0.0	4.26	.743
Y5	22	47.8	20	43.5	2	4.3	2	4.3	0	0.0	4.35	.766
Y6	20	43.5	18	39.1	6	13.0	1	2.2	1	2.2	4.20	.910
المعدل	%90.2				%7.6		%2.2				4.278	0.913

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2018م.

من خلال الجدول (6) نلاحظ مايلي :-

1- تبين من العبارة (Y1) أن أفراد العينة يوافقون على أن ترشيد القرارات الإئتمانية يعتمد على توفير معلومات محاسبية لتحديد نسبة التسهيلات الإئتمانية للزبائن وذلك بدرجة اتفاق مقدارها (87%) وبوسط حسابي (4.33) و انحراف معياري (0.701).

2- تبين من العبارة (Y2) أن أفراد العينة يوافقون على أن ترشيد القرارات الإئتمانية يعتمد على تقييم مقدرة الزبائن على تسديد إلتزاماتهم وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (95.7%) وبوسط حسابي (4.46) و انحراف معياري (0.585).

3- تبين من العبارة (Y3) أن أفراد العينة يوافقون على أن ترشيد القرارات الإئتمانية يعتمد على توفيرمعلومات محاسبية تعكس الأداء المالي الحالي والمستقبلي للشركة طالبة الإئتمان وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (93.5%) وبوسط حسابي (4.39) و انحراف معياري (0.614).

4- تبين من العبارة (Y4) أن أفراد العينة يوافقون على أن ترشيد القرارات الإئتمانية يعتمد على توفير معلومات محاسبية تؤثر على أداء الشركات (طالبة الإئتمان) في الوقت المناسب. وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (91.3%) وبوسط حسابي (4.26) و انحراف معياري (0.743).

5- تبين من العبارة (Y5) أن أفراد العينة يوافقون على أن ترشيد القرارات الإئتمانية يحتاج الى توفير معلومات محاسبية عن الإحتمالات الطارئة خلال المدة المرحلية للشركات طالبة الإئتمان.وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (91.3%) وبوسط حسابي (4.35) و انحراف معياري (0.766).

6- تبين من العبارة (Y6) أن أفراد العينة يوافقون على أن ترشيد القرارات الإئتمانية يحتاج الى توفير معلومات محاسبية عن الأحداث اللاحقة خلال المدة المرحلية للشركات طالبة الإئتمان.وذلك بدرجة إتفاق (82.6%) وبوسط حسابي (4.20) و انحراف معياري (0.910).

إن المعدل العام لترشيد القرارات الإئتمانية بلغ (4.278) وأكبر متوسط كان من حصة العبارة (Y2) من متغير ترشيد القرارات الإئتمانية ومقداره (4.46)، تليها العبارة (Y3) بمتوسط بلغ (4.39)، في حين كانت العبارة (Y6) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (4.20) حسب آراء العينة المبحوثة.

3- 3 تحليل علاقات التأثير بين متغيرات البحث:

يمثل مضمون جدول رقم (7) اختباراً لفرضية البحث الرئيسة والتي تنص على أن (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية)، إذ تبين عند تحليل البيانات وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية ، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة (264.342) وهي قيمة معنوية, وفسرت قيمة الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية التي بلغت (64.1%) من التباين الحاصل في ترشيد القرارات الإئتمانية, وهذا ما اوضحته قيمة معامل التحديد (R^2), وتشير قيمة معامل (ß) والتي بلغت (632 .) إلى أن التغيير في ترشيد القرارات الإئتمانية بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغيير في الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية بمقدار (632.) وكانت قيمة (t) المحسوبة (4.145), وهي قيمة معنوية, فيما تشير قيمة ثابت (C) البالغة (613.) إلى تحقيق ترشيد القرارات الإئتمانية حتى لوكانت قيمة الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية صفراً. و بالتالي قبول الفرضية الرئيسية التي مفادها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية.

جدول رقم (7) تحليل أثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية

	ترشيد القرارات الإئتمانية			
	الثابت -C	β	F	R^2
الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية	.613 t (4.145)	. 632 t (5.324) .000	264.342	.641

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2018م.

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية.

يشير جدول رقم (8) بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية و تدعمة ذلك قيمة (F) المحسوبة البالغة (88.65), هي قيمة معنوية و قد بلغ مستوى المعنوية (000.). وفسرت قيمة لإفصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية التي بلغت (71.1%) من التباين الحاصل في ترشيد القرارات الإئتمانية, وهذا ما اوضحته قيمة معامل التحديد (R^2) و بالتالي قبول الفرضية الفرعية الاولى التي مفادها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية.

جدول رقم (8) تحليل أثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية

	ترشيد القرارات الإئتمانية			
	الثابت -C	β	F	R^2
أثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية.	1.786 t(2.654)	.423 t(2.987) .000	88.65	.711

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2018م.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية.

يشير جدول رقم (9) بوجود أثر للإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية و تدعمة ذلك قيمة (F) المحسوبة البالغة (76.54), هي قيمة معنوية و قد بلغ مستوى المعنوية (000.). وفسرت قيمة للإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية التي بلغت (65.3%) من التباين الحاصل في ترشيد القرارات الإئتمانية, وهذا ما اوضحته قيمة معامل التحديد (R^2) و بالتالي قبول الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية.

جدول رقم (9) تحليل أثر الإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية

	ترشيد القرارات الإئتمانية			
	الثابت -C	β	F	R^2
أثر الإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية.	1.543 t(5.321)	.365 t(4.089) .000	76.54	.653

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2018م.

4- الاستنتاجات والتوصيات:

4- 1 الإستنتاجات:

لقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات الآتية:

1- لاتوجد قاعدة محاسبية خاصة في العراق تحدد المتطلبات اللازمة لإعداد القوائم المالية المرحلية متضمناً المعلومات المحاسبية الخاصة بالإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ اعدادها خلال المدة المرحلية.

2- ان عدم اعتماد المصارف في ترشيد القرارات الإئتمانية على احدث معلومات محاسبية من خلال الإعتماد على القوائم المالية المرحلية للشركات طالبة الإئتمان عند منح ومتابعة الإئتمانات المصرفية قد تعرض المصارف الى مخاطر ائتمانية كبيرة لاسيما اذا لم يتم تعديل هذه القوائم بأثر الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ اعدادها والافصاح عنها لأنها تعرض الشركة الى مجموعة من الإلتزامات والخسائر تؤثر على المركز المالي لها مما يتسبب في تأكل رأسمال الشركة وبالتالي رأسمال المصرف.

3- اثبتت نتائج البحث إن الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية للشركات طالبة الإئتمان من المصارف يلعب دوراً بارزاً في ترشيد القرارات الإئتمانية، حيث أثبتت نتائج الدراسة التحليلية وجود تأثير ذات دلالة احصائية للإفصاح عن الإحتمالات الطارئة في القوائم المالية المرحلية في تقييم الحالة المالية للشركات لترشيد القرارات الإئتمانية المصرفية المتعلقة بمنح ومتابعة الإئتمانات المصرفية.

4- أثبتت نتائج البحث وجود تأثير ذات دلالة احصائية للإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية في تقييم الحالة المالية للشركات لترشيد القرارات الإئتمانية المصرفية المتعلقة بمنح ومتابعة الإئتمانات المصرفية.

4- 2 التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1- ضرورة اعتماد المصارف في العراق على المعلومات المحاسبية المتعلقة بالاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية في عملية منح ومتابعة الإئتمانات المصرفية وذلك لتقليل نسبة المخاطرة الإئتمانية في المصارف.

2- ضرورة فرض عقوبات صارمة على الشركات التي لا تلتزم بإعداد القوائم المالية المرحلية متضمناً المعلومات المتعلقة الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ اعداد هذه القوائم خلال المدة المرحلية وفقاً للمعايير المحاسبية.

3- ضرورة اصدار قاعدة محاسبية خاصة في العراق تحدد المتطلبات اللازمة لإعداد القوائم المالية المرحلية متضمناً المتطلبات التفصيلية اللازمة للإحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة خلال المدة المرحلية.

4- ضرورة قيام الجهات المختصة منها نقابة المحاسبين والمدققين، والبنك المركزي العراقي، والأسواق المالية وغيرها بأداء واجبها وذلك من خلال إلزام جميع الشركات بإعداد القوائم المالية المرحلية وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية منها المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) ليتسنى لإدارة المصارف استخدامها في ترشيد القرارات الإئتمانية.

قائمة المصادر

اولاً.المصادر العربية:

1. لجرادي، حيدر علي والجبوري، علي خلف ، (2017)، تأثير الإلتزامات المحتملة في قيمة الوحدة الإقتصادية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والمالية، المجلد 7، العدد 2.
2. الجزراوي، ابراهيم محمد علي والنعيمي، فادية شاكر، (2010)، تحليل الإئتمان المصرفي بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد 83، جامعة بغداد، العراق.
3. الجويفل، احمد سلامة سليمان،(2014)، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك الاردنية- دراسة مقارنة بين البنوك التجارية والاسلامية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الازهري - كلية الدراسات العليا، السودان.
4. الخالدي، حمد عبدالحسين راضي، (2009) تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاهلية العراقية للمدة 2000-2008، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 24. العراق.
5. الدغيم، عبد العزيز والامين، ماهر والجرد، إيمان،(2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشريق للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم القتصادية والقانونية ، المجلد28 ، العدد3 . سوريا.
6. الزبيدي، حمزة، (2002)، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط 1، دار الوراق للنشر، الاردن.
7. الزرقان، صالح طاهر، (2010)، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية –دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الاردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23 ، العراق.
8. السيد، صفا محمود، (1998)، أثر خصائص الوحدة الإقتصادية على درجة الإفصاح الفتري في البورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 12، العدد 2.
9. الصفاوي ,صهباء عبد القادر (2006) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وتأثيرها في قرارات مستخدمي القوائم المالية / دراسة ميدانية للفترة 2002 و 2003، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأدارة والأقتصاد، الجامعة المستنصرية.
10. العبيدي، جوان جاسم خضير، (2009)، إطار مقترح لأعداد التقارير المالية المرحلية و مراجعتها دراسة تحليلية على عينة من الشركات المساهمة – المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
11. الغبان، فائزة ابراهيم محمود، والغبان، ثائر صبري محمود، (2002)، النظم المحاسبية المتخصصة، دار الكتب والوثائق، بغداد - العراق.
12. جاسم، محمد محمود ومحمد، اسعد منشد، (2011)، انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح، مجلة كلية التربية الأساسية / جامعة بابل، العدد 5.
13. حميدي، زينب عباس، الاثار (2009) الاقتصادية لعدم الافصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (دراسة تحليلية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77.
14. خوشناو، بارزان علي خضر، (2014) دور القوائم المالية المرحلية في تحديد الدين الضريبي – دراسة تطبيقية في مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار/اربيل، مجلة جامعة كركوك، للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 4 العدد 1.
15. - ديوان الرقابة المالية، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق، القاعدة المحاسبية رقم (9)، (1997).
16. ديوان الرقابة المالية، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق-القاعدة المحاسبية رقم (6)، (1997).

17. زايدة، دعاء، (2006)، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.
18. عبدالحميد، عبدالمطلب، (2002)، البنوك الشاملة و عمليات إدارتها، دار الجامعة، مصر.
19. عبداللطيف، شادو، (2014)، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
20. علي، عبدالوهاب نصر- و شحاتة، شحاتة السيد، (2003)، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنلوجيا المعلومات، الدار الجامعي، الاسكندرية.
21. عزت، ريزان صلاح الدين، (2017)، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز الإبلاغ المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية في المصارف التجارية بالعراق، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.
22. . محمد , محمد الفيومي , والدميري، علاء الدين محمد، وشتيوي، أيمن أحمد أحمد, (2006)، دراسة متقدمة في المراجعة , مكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية.
23. محمد، منير شاكر وإسماعيل، إسماعيل ونور، عبد الناصر، (2005)، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الاردن.
24. . مصطفى، عبدالعزيز السيد، (1997)، الإطار المتكامل لواجبات ومسئوليات المراجع الخارجي، عند فحص القوائم المالية المرحلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة والفحص، مجلة التكاليف، العدد 32.
25. موسى، أسامة محمود، (2010)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.
26. - ميرودلي، اميد محمد ممند، (2007)، وظيفة الإبلاغ المالي في للمحاسبة في إطار القوائم المالية المرحلية-دراسة تطبيقية في شركة آسيا سيل للإتصالات المحدودة للسنوات 2003-2004-2005 المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثانياً. المصادر باللغة الإنكليزية:

1. International Accounting Standnards Committee, IASC, (2006) "Interim Finacial Reporting",IAS NO.34.
2. International Accounting Standnards Committee, IASC, (2001), IAS NO.10.
3. Konrath, Larry F, (2002). Auditing Arisk Analysis, Approach, 5th. Ed.SandThomson Ine. U.S.A..

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــــــة صلاح الدين- اربيل
كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

استمارة الاستبانة

السادة الافاضل:-

تحيـــة طيبة .....

نضع بين ايديكم الكريمة استمارة الاستبانة الخاصة بالبحث الموسوم **(أثر الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية - دراسة تحليلية لآراء عينة من محللي الإئتمان في المصارف العاملة في محافظة اربيل)** راجين الاجابة عن اسئلتها بكل موضوعية وحياد للحصول على النتائج التي من شأنها اغناء البحث وتحقيق اهدافه.

شاكرين تعاونكم معنا خدمة للمسيرة العلمية

ملاحظة:-

يرجى وضع علامة (✓) في المربع الذي يمثل اجابتك واذا كانت لديكم اية تعليقات او آراء فيمكن اضافتها في الحقل الاخير من الاستبانة.

الباحث

القسم الأول. البيانات الشخصية:

1-التأهيل العلمي:- دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) دبلوم عالي ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )

2-التخصص العلمي:- محاسبة ( ) مالية ومصرفية ( ) ادارة اعمال ( ) اقتصاد ( ) اخرى.....

3-سنوات الخدمة في المهنة:- 1-5 سنة ( ) 6-10 سنة ( ) 11-15 ( ) اكثر من 15 سنة ( )

القسم الثاني. محاور الاستبانة:-

المحور الاول. الإفصاح عن الإحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة: أولاً. تؤثر الإحتمالات الطارئة في نهاية المدة المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية من خلال الإفصاح عن:						
ت	العبارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
X1	قيمة الخسارة الطارئة في قائمة الدخل اذا تم تحديد المبالغ الخاصة بها.					
X2	طبيعة الأحتمالات الطارئة.					
X3	العوامل الغامضة التي قد تؤثر على النتائج المستقبلية.					
X4	تقدير الأثر المالي على القوائم المالية أو الأشارة بعدم التوصل لذلك التقدير.					
X5	قيمة الضمانات والألتزامات القائمة عن خصم الأوراق التجارية.					

X6	أي التزامات حتى لوكانت إمكانية حدوث خسارة فيها بعيدة					
X7	طبيعة وقيمة الربح الطارئ.					
ثانياً. تؤثر الاحداث اللاحقة في نهاية المدة المرحلية على ترشيد القرارات الإئتمانية من خلال الافصاح عن:						
ت	العبارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
X8	قيمة الخسارة اللاحقة في قائمة الدخل اذا تم تحديد المبالغ الخاصة بها كافلاس احد المدينين بعد تاريخ الميزانية.					
X9	طبيعة الحدث كأحداث لاحقة .					
X10	تقدير الأثر المالي للحدث على القوائم المالية.					
X11	عدم التوصل الى تقدير الأثر المالي على القوائم المالية .					
X12	إحتمال توقف جزء من نشاط الشركة خلال المدة المرحلية.					
X13	إحتمال توقف كامل نشاط الشركة ا خلال المدة المرحلية.					

المحور الثاني. القرارات الإئتمانية: يعتمد ترشيد القرارات الإئتمانية على:

ت	العبارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
Y1	توفير معلومات محاسبية تساعد على تحديد نسبة التسهيلات الإئتمانية للزبائن					
Y2	تقييم مقدرة الزبائن على تسديد إلتزاماتهم					
Y3	توفيرمعلومات محاسبية تعكس الأداء المالي الحالي والمستقبلي للشركة طالبة الإئتمان.					
Y4	توفير معلومات محاسبية تؤثر على أداء الشركات (طالبة الإئتمان) في الوقت المناسب.					
Y5	توفير معلومات محاسبية عن الإحتمالات الطارئة خلال المدة المرحلية للشركات طالبة الإئتمان.					
Y6	توفير معلومات محاسبية عن الأحداث اللاحقة خلال المدة المرحلية للشركات طالبة الإئتمان.					

الملحق (2) أسماء المصارف (مجتمع الدراسة)

ت	إسم المصرف
-1	مصرف التنمية الدولي
-2	مصرف بغداد
-3	مصرف الموصل
-4	مصرف الأقتصاد
-5	مصرف آشور الدولي
-6	مصرف الدجلة والفرات للإستثمار
-7	المصرف الأقليمي التجاري
-8	مصرف البحر المتوسط
-9	مصرف كوردستان الدولي
-10	مصرف الائتمان العراقي
-11	مصرف المنصور
-12	المصرف التجاري العراقي
-13	مصرف الاتحاد
-14	مصرف أربيل
-15	مصرف الخليج التجاري
-16	مصرف دار السلام
-17	مصرف جيهان
-18	المصرف الأهلي العراقي
-19	المصرف المتحد للأستثمار
-20	مصرف سومر التجاري
-21	مصرف الإيلاف الإسلامي
-22	المصرف العراقي الأسلامي للأستثمار والتنمية
-23	مصرف الاستثمار العراقي

الملحق (3) أسماء المحكمين الأستبانة

ت	أسماء المحكم	اللقب العلمي	التخصص	جهة العمل
-1	د. خالد حمدامين ميرخان	أستاذ	الادارة	جامعة نولج - كلية العلوم الادارية والمالية

-2	د. صبحي محيميد صالح	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين-اربيل- كلية الادارة والاقتصاد
-3	د. نصرت صابر شيخة	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين-اربيل- كلية الادارة والاقتصاد
-4	د. رزكار عبدالله الجاف	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين-اربيل- كلية الادارة والاقتصاد
-5	د. عدنان نادر حمد	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين- كلية الإدارة والاقتصاد
-6	د.فيان سليمان الصالحي	مدرس	المحاسبة	جامعة كوية- فاكلتي الإدارة والاقتصاد
-7	د. نسيم يوسف حنا	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين- كلية الإدارة والاقتصاد
-8	د. ريزان صلاح الدين عزت	مدرس	المحاسبة	جامعة صلاح الدين- كلية الإدارة والاقتصاد

پوختە

رونکردنەوە بریتیە لە بڵاوکردنەوەی زانیاری دارایی و وەسفی کونجاو بۆ بەکارهێنەرانی لیستە داراییەکان. وەمەبەست لێی خستنەروی زانیاری گشتی یە کە پێویستە رونبکرێتەوە بۆ ئەوەی لیستە داراییەکان شتێکی شاراوەییان تێدا نەبیت کاتێك پێشکەشی لایەنە سوودمەندەکانی دەکرێت، هەر لەم سوانگەیەوە پێویستە ئەم لیستانە هەموو ئەم رووداوانە لەخۆبگرن کەلەداهاتودا لە بەرواری ئامادەکردنی تەرازوو گشتی رووەدەن لەبەئەوەی وینەیەکی رونتر لەسەر ئەم لیستانە بێشەکەش بە سودمەندەکانی دەکات بۆ ئەوەی بڕیاری دروست و رەشیدی لە سەر بدەن. بۆیە ئەم تۆژینەوەیە ئامانجیەتی لێکۆلینەوە بکات لەسەر کاریگەری ئەگەرە لەناکاوەکان و رووداوە داهاتوەکان لە لیستە داراییە قۆناغبەندیەکان لەسەر پێگەیاندنی بڕیاری متمانەپێکردن لە بانکەکان، بۆ بەدەستهێنانی ئەم ئامانجەش تویژەر (46) فورمی راپرسی لە سەر شیکەروەکانی متبانەپێکردن دابەشکردووە کە لە ژمارەیەك بەنك کاردەکەن لە ناو پارێزگای هەولێر. وە دوای شیکردنەوەی رای ناوبراوان بە بەرنامەی ئاماری (SPSS) ئەم تۆژینەوەیە گەیشتە ئەو دەرئەنجامەی کە رونکردنەوە لە ئەگەرە لەناکاوەکان و رووداوە داهاتوەکان لە لیستە داراییە قۆناغبەندیەکان کاریگەریان هەیە لەسەر پێگەیاندنی بڕیاری متمانەپێکردن لە بانکەکان. وەکۆتاییدا ئەم تۆژینەوەیە کۆمەلێك پێشنیاری خستۆتەروو کرینگترینیان بریتیە لە گرینگیدانی بەنکەکانە بەم زانیاریانەی کە پەیوەندیان هەیە بە ئەگەرە لەناکاوەکان و رووداوە داهاتوەکان لەم لیستە داراییە قۆناغبەندیانەی کە کۆمپانیاکان ئامادەی دەکەن و پێشکەشی بانکەکان دەکەن لەکاتی پێویستیان بە متمانەی بەنکی بۆ ئەوەی بەنك بەدواداچونی بۆ بکات و تووشی هیچ ترسناکیەکی بەنکی نەبێتەوە.

The impact of disclosure of contingencies and subsequent events in the interim financial statements on the rationalization of credit decisions

An analytical study of the opinion of a sample of credit analysts in a group of banks operating in the province of Erbil

Zaito Awla Abu Bakr

Knowledge University - Salahaddin University-Erbil

Abstract

Disclosure means the dissemination of appropriate financial and descriptive information to the users of the financial statements. The disclosure is intended to clarify information of a general nature that needs to be clarified so that the financial statements are not misleading. In other words, the purpose of the disclosure is to present the financial statements to the beneficiaries in a manner free from misleading. In this sense, all events subsequent to the balance sheet date must be material as they may give the beneficiary of the financial statements a clearer picture on which to base their rational decisions. To highlight the study and testing of the impact of contingencies and events occurring in the interim financial statements on the rationalization of credit decisions in banks. To achieve the objective of the research, a questionnaire was distributed to 46 credit analysts in a group of banks operating in Erbil governorate. The research reached a number of conclusions, the most prominent of which are: - A statistically significant effect does exist to disclose the contingencies and events occurring in the interim financial statements on the rationalization of credit decisions. Finally, the study presented some recommendations, the most important of which is the need for banks to take care of the information related to the contingencies and events occurring in the interim financial statements of the companies requesting credit while granting and following up the bank credits to prevent the credit risks that may be exposed to the banks.